

لا تزال قطاعات الأعمال تحت تأثير الصدمة التي أحدثتها قرار المصارف بتجميد التسهيلات المصرفية، ومنع التحويلات إلى الموردين في الخارج. فعلى الرغم من تطمينات مصرف لبنان بأن السيولة مؤمنة للمصارف لتلبية حاجات السوق، وبأن لا نية لتقييد رؤوس الأموال أو ما يعرف بـ capital control، أتت إجراءات المصارف "الشاذة"، لتنبّث الرعب في نفوس رجال الأعمال والمودعين، وتُنذر بواقع قد تتعدّى مفاعيله تراجع النشاط وإفقاد القطاع مصداقيته تجاه مورّديه وعملائه إلى إفلاسات بالجملة في المدى المنظور.

بعد ١٤ يوماً من الإفقال، ومن دون سابق إنذار، عمدت المصارف، أو عدد كبير منها، إلى إخطار زبائنهم، وتحديدًا من التجار والمستثمرين، بوقف فتح الإعتمادات للإستيراد، وعدم السماح بتحويل الأموال بالعملة الأجنبية إلى الخارج مهما كانت الحجة، والإمتناع عن إجراء عمليات صرف من الليرة إلى العملات الأخرى، وبالطبع التوقف عن الإقراض مهما كانت الضمانات.

الشركات في خطر

الردّ على هذه الخطوات أتى ديبلوماسياً من "تجمع رجال الأعمال" الذي اعتبر أن هذه الإجراءات "تؤدّي إلى شخّ في المواد الأولية والسلع الضرورية، وتزيد من شلل العجلة الإقتصادية (...)"، مطالبين المعنيين بالعودة عنها.

ديبلوماسية "التجمع" لم تطبع موقف رئيس نقابة مستوردي السيارات المستعملة إيلي قزي، الذي كاد أن "يخرج من الهاتف" لشدة انفعاله، "يقولون لنا اقللوا مصالحكم، واذهبوا إلى بيوتكم. إنهم يفلسون الشركات". يأخذ نفساً عميقاً ويتابع "تخيّل ان المصرف رفض تحويل مبلغ من مالي الخاص إلى الخارج لشراء سيارة، رغم إبرازي مستندات الشراء والتي تظهر فيها قيمة السيارة الحقيقية. لا بل الأتكي أن المصرف يحتجز أموالنا عنده، ولا يسمح لنا حتى باستردادها". مثله مثل آلاف المستوردين والتجار وقف قزي ضائعاً. ومما زاد من حالة الإرباك، عدم صدور أي توضيح من المصارف أو تحديد الفترة الزمنية لانتهاء مدة هذه الإجراءات، وعجز الزبائن عن التواصل مع أي مسؤول في المصارف.

إلى "المهور"!

بحسب رأي أحد التجار فإن "هذه السياسة تشي بأن الدولة سائرة إلى المهور"، وبأن المصارف لا تمتلك من السيولة من العملات الأجنبية، ما يكفي لتلبية حاجات السوق.

"لم يشهد لبنان في أسوأ الأزمات مثل هذه التدابير المقيدة للتحويلات والتجارة"، يقول مدير عام شركة رفيق البواب وشركاه باسم البواب، "فما يحصل شلّ البلد، وأحدث نفوراً عند الموردين في الخارج تجاه التعامل مع لبنان، ومن المستحيل أن يستمروا في العلاقة مع التجار اللبنانيين من بعد توقف الحوالات من دون سابق إنذار، ومن دون تحديد مهل زمنية لمثل هذه الإجراءات".

وبحسب البواب، قد يكون تقييد التحويلات التي تذهب إلى مصارف في الخارج مبرراً في مثل هذه الظروف، إنما لا يحق إيقاف الحوالات التجارية المبرمة بعقود عمل وإتفاقيات.

"القطاع العام" ... التالي

تعطيل القطاعات التجارية بوقف التسهيلات المصرفية، من بعد تعطيل القطاعات الإنتاجية برفع أسعار الفوائد، يعني أن الدولة ستفقد جزءاً كبيراً من مدخولها المتأثري من الضرائب والرسوم الجمركية ومعاملات تخليص البضائع. وهو ما سيدفع إلى شلل في القطاع العام، لن يقف عند حدود تعطيل الإستثمارات، ليطاول العجز عن تأمين الرواتب والأجور والنفقات الجارية.

الثقة هي المعيار

صحيح أن إجراءات المصارف لم تربط بمهل زمنية وتركت فضاضة، "إلى أن تتحسن الأوضاع..."، إلا أنها بحسب منسق الإدارة السياسية في حزب "الكتلة الوطنية" أمين عيسى، "تنتهي فور تشكيل حكومة وطنية بحق، تنال ثقة الداخل والخارج على السواء".

وبحسب عيسى فإن "هذه العملية التي تُجرىها المصارف، مرهونة بكيفية تنفيذها، فإذا كانت ردة فعل ناتجة عن خوف من الأوضاع، وتركت من دون تحديد آلياتها التطبيقية ووقتها الزمني، الذي من المفروض ألا يطول، تكون نتائجها سلبية جداً، لأنها تهزّ الثقة بالإقتصاد اللبناني".

أما في حال تحديد مهلة زمنية لها، ريثما تتضح أجواء البلد السياسية، وتتمّ برمجة الدين ووضع الموازنة وإعادة الثقة بالإقتصاد... فإن نتائجها تكون إيجابية، لأنها تحدّ من هروب الرساميل بسبب نقص الثقة بالدولة والإقتصاد، وبالتالي فإن عمليات تقييد التحويلات ووضع السقوف سنتلاشي تدريجياً.

الإقتصاد حرّ

إلى أن تتضح تفاصيل المرحلة السياسية المقبلة، وما إذا كانت إيجابية تلّتي طلبات الشارع أو سلبية تُمنع في تجاهل المطالب الإصلاحية، يبقى أن لبنان ما زال إقتصاداً حرّاً غير موجه، وعلى الدولة ومؤسساتها العامة والخاصة إحترام هذا التوجه وعدم التقريط به لمصلحة قلة قليلة لا يهتمها سوى مراكمة الأرباح... ولو كانت دفترية.